النهوض بالثروة المائية *

إن مصايد مصر على اتساعها لا تستغل الاستغلال الكامل ولا ينتج منها سنوياً سوى ما يتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ ألف طن من الأسماك ، وهى كميات لا تكفى لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى ، وهذا يستلزم وضع سياسة ثابتة تستهدف النهوض بمصادر الثروة السمكية ، ومضاعفة إنتاجها لتوفير غذاء بروتينى هام يغنى عن استيراد بعض المنتجات الحيوانية من الخارج ، ويكون ذلك وفق البرنامج التالى الذى يتكلف ٣٣٠٤٨٦ جنيها فى ميزانية ١٩٥٨/١٩٥٩ وينفق على النحو التالى :

	جنيه
شراء سفينة للأبحاث للكشف عن مناطق الصيد فى المياه العميقة بالبحرين الأبيض والأحمر	٢٠٠,٠٠٠
شراء مركب للصيد فى المناطق القريبة من الشاطىء	٣٠,٠٠٠
مشروع تحسين طرق وأدوات الصيد	١٠,٠٠٠
مشروع استغلال مطار النزهة المائى	١٠,٠٠٠
إنشاء محطة أبحاث لمصايد البحر الأحمر بالسويس وشراء لنش	٢٣,٠٠٠
إنشاء مركز بحوث لبحيرة البرلس	٣,٠٠٠
إنشاء مركز بحوث لبركة المنزلة	٣,٠٠٠
إنشاء مركز بحوث لبحيرة قارون	٣,٠٠٠
إنشاء محطة بحوث لأدوات ومراكب الصيد وصناعتها بالاسكندرية	١٠,٠٠٠
تدعيم مزرعة تربية الأسماك بالمكس (مخزن ومعمل ومكتب وتكسية الأحواض وعمل فتحة صرف)	٦,٠٠٠
تدعيم مزرعة تربية الأسماك بالسرو (إنشاء أحواض وبناء دروندات وبناء مخزن وجراج وتوصيل التيار الكهربائى)	٦,٧٠٠
تدعيم مزرعة الأسماك بالمنزلة (إنشاء مخزن ومعامل)	٣,٠٠٠

(*) من البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة .

	جنيه
مشروع تحسين إحصاء الثروة السمكية	٦,٠٠٠
تعزيز الجهاز الفنى بالإدارة العامة للأحياء المائية	٤,٨٦٦
سيارات (٤ ميكروبس للسويس وقارون والبراس والمكس و ٢ نصف لورى لنقل الزريعة)	١٠,٠٠٠
وقود وصيانة للسيارات	١,٩٢٠
المجموع	٣٣٠,٤٨٦

هذا وقد طلب فى ميزانية ١٩٥٨/١٩٥٩ مبلغ ٤٣,٠٠٠ جنيه ، وفى حالة اعتمادها تستنزل من مبلغ ٣٣٠,٤٨٦ جنيها كما اعتمد فى ميزانية العام الحالى ٥٧/٥٨ مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لمشروع استغلال مطار النزهة البحرى ومطلوب ترحيلها لميزانية العام القادم .

أولا — تنمية إنتاج المصايد المصرية واستغلال المصايد البكر

(ا) مصايد البحار :

تمتاز مصر بطول سواحلها ، غير أن مصايد البحار لا تمد البلاد حالياً بأكثر من ٢٥ ٪ من الإنتاج السمكى رغم احتمال وفرة الأسماك بها ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود حصر للثروة المائية بهذه البحار وإلى جهل الصيادين بمناطق الصيد فيما عدا منطقة خليج السويس بالبحر الأحمر والمنطقة التى تقع شمالى دلتا النيل . لذلك فإنه يجدر التعرف على مناطق جديدة للصيد بخلاف المنطقتين السابقتين باتباع الوسائل الآتية :

١ — إن عقد اتفاقية مع بعض الشركات اليوغوسلافية لتشغيل مراكب الصيد واعتزام عقد اتفاقية أخرى مع بعض الشركات اليابانية من شأنه المساعدة فى التعرف على مناطق الصيد بالمياه العميقة بالبحرين الأبيض والأحمر ومناطق تجمع الأسماك وإجراء حصر سمكى شامل وتدريب العدد الكافى من المصريين

لإمكان القيام بهذه الأعمال والتعرف على ما يمكن عمله نحو تنظيم استغلال مصادر الثروة السمكية على أن يتبع ذلك شراء مركب جديدة للابحاث فى حدود ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

٢ — إقامة محطة أبحاث للصيد بمدينة السويس كنواة لأبحاث أسماك البحر الأحمر تتكلف مبلغ ٢٣,٠٠٠ جنيه مع إيجاد تعاون كامل بينها وبين الخبراء بالشركات اليوغوسلافية واليابانية .

٣ — إنشاء محطة بحوث لأدوات مراكب الصيد وصناعتها تلحق بمعهد اسكندرية للاحياء المائية لزيادة الوعى فى استخدام طرق الصيد الحديثة وآلاته فى حدود مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه .

٤ — شراء مركب للصيد مجهزة بأحدث وسائل الصيد والشباك والآلات والأجهزة ليتدرب عليها الصيادون فى المناطق القريبة من الساحل ، ويتفهموا الطرق الحديثة المتبعة فى هذه الحرفة ، وبذلك يمكن رفع مستوى الصيادين فنياً واجتماعياً ، وتتكلف هذه المركب مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه .

٥ — تشجيع استغلال رءوس الأموال فى الثروة المائية وإيجاد مجالات صناعية للنهوض بحرفة الصيد بتيسير القروض المالية اللازمة للصيادين بنسبة ضعف رأس المال المراد تشغيله ، وبفائدة بسيطة لاتتجاوز ٣ ٪ حتى يمكن توفير وسائل الصيد وأدواته مع تيسير تمويلها ، وذلك بإنشاء بنك خاص أسوة بما هو متبع فى معظم الدول المهتمة بشئون الصيد .

فإن لم يتيسر هذا فيمكن منح القروض عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى إذا ما أدخل البنك تعديلا على نظامه يسمح بهذا النوع من التسليف حيث يقتصر التسليف حالياً على الشئون الزراعية .

٦ — التمهيد لإنشاء صناعات سمكية وتشجيع الراغبين فى إنشاء محطات لاستقبال الأسماك بمناطق الصيد المختلفة بمدهم بسلفيات كافية للتوسع فى إنشاء هذه المحطات ، وبالتالى إقامة مصانع حفظ الأسماك بالتبريد أو بالتجميد أو بالتدخين أو بالتمليح أو بالحفظ فى العلب .

٧ — تشجيع الصيادين على صيد الأصداف لتصنيعها محلياً بأن تقوم وزارة التربية والتعليم باستحضار نماذج توضيحية لمختلف الصناعات الصدفية من البلدان المتقدمة فى مجال تلك الصناعات فى حدود ٣٠٠ جنيه ، وإدخال مادة صناعة الأصداف بالمدارس الصناعية فى مناطق صيدها .

٨ — تشجيع استغلال منابت الأسفنج فى المياه المصرية وتدريب المصريين على أعمال الغوص .

(ب) مصايد البحيرات :

إن البحيرات المصرية ، وهى بحيرة المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وقارون تربو مساحتها على نصف مليون فدان ،والمسطحات المائية مثل بحيرتى البردويل والزرانيق وملاحة بورفؤاد ولاجون ومطروح ـ فريدة فى نوعها ولا مثيل لها فى كثير من بلاد العالم ، فهى غنية بثروتها السمكية وتساهم كلها بنحو ٦٠ ٪ من جملة الإنتاج السمكى للبلاد ، وتنحصر وسائل النهوض بها فيما يأتى :

١ — التوسع فى البحوث والدراسات العلمية الكفيلة بتتبع مواسم توالد الأسماك وطرق تربيتها وهجرتها والعوامل البيولوجية المختلفة التى تؤدى إلى زيادة الأسماك بتلك البحيرات .

٣ — تحويل الزلاليق والحوش — التى تعتبر حالياً عاملا من عوامل إبادة الأسماك وصيد صغارها — إلى مزارع سمكية تؤجر للصيادين والملتزمين أنفسهم مع تزويدهم بوسائل توضيحية مبسطة عن تربية الأسماك وطرق استغلالها .

٣ — إنشاء مراكز للبحوث فى كل من بحيرتى البرلس وقارون وبركة المنزلة أسوة بمركزى البحوث الموجودين حالياً فى بحيرتى مريوط وادكو فى حدود ٩٠٠٠ جنيه بواقع ٣٠٠٠ جنيه لكل مركز .

٤ — منع صيد الأسماك فى مواسم توالدها ببعض أجزاء من البحيرات واتخاذها كمرابى سمكية ، وذلك للمحافظة على زريعتها حتى يتم نموها وتحديد تلك الأجزاء مع مراعاة كافة الشروط الفنية اللازمة للتربية وظروف أهالى تلك المناطق وصياديها .

٥ — استمرار تطهير البواغيز الموصلة بين البحيرات والبحر وكذلك تطهير المجارى المائية وبخاصة الترع والقنوات والمصارف المتصلة بالبحيرات لمدها بالمياه العذبة .

(ح) المصايد الداخلية :

وتشمل نهر النيل والرياحات والترع والبرك والمستنقعات ، وتساهم بنحو ١٥ ٪ من جملة الإنتاج العام ، ونظراً للأضرار البالغة التى تلحقها السدة الشتوية ومناوبات الرى بالثروة السمكية بهذه المصايد ، فإنه يلزم تزويدها بزريعة البورى والبلطى من المزارع السمكية مع تدبير وسائل النقل اللازمة وتنفيذ مشروع استغلال مطار النزهة البحرى كمزرعة لتربية وإنتاج الأسماك بالإضافة إلى جعله مركزاً للبحوث البيولوجية ويتكلف ذلك مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه .

ثانياً — توجيه البحوث الفنية

نظراً لأهمية إجراء البحوث فى النهوض بالثروة المائية فإنه من الضرورى :

١ — تيسير مهمة القائمين بالبحوث العلمية من رجال الجامعات والهيئات المعنية بشئون الثروة المائية ، وتوفير الأجهزة اللازمة وتدعيم معهد الاسكندرية للأحياء المائية فى حدود مبلغ ٤٨٦٦ جنيها فى ميزانية ١٩٥٩/٥٨ .

٢ — تنفيذ مشروع تحسين الإحصاء السمكى وتعيين الإخصائيين اللازمين للقيام بعمليات الإحصاء وذلك فى حدود مبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

٣ — العمل على استدعاء الخبراء اللازمين فى الفروع المختلفة لاستغلال الثروة المائية وبخاصة ما كان متعلقاً بالصيد وأدواته وطرقه الحديثة والتصنيع وكذلك البحوث ، كلما دعت الحاجة إليهم .

ثالثاً — تنسيق الإشراف على الثروة المائية

صدر قرار من مجلس الوزراء فى عام ١٩٥٣ بتبعية الناحية الفنية من الثروة المائية لوزارة الزراعة وبقاء الناحية التنفيذية تابعة لمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك ، لذلك فإنه يلزم ضماناً لتمشى الناحية التنفيذية وفقاً لما يشير به الفنيون من رجال الثروة المائية أن يكون حرس المصايد تابعاً هو الآخر

لوزارة الزراعة لما فى توحيد الإشراف الفنى والتنفيذى من أثر بعيد فى المحافظة على الثروة المائية .

رابعاً — طرق الصيد وأدواته

إن طرق الصيد وأدواته المستعملة الآن فى المصايد المصرية لا تساير التطورات الحديثة فى صناعة الصيد مسايرة تامة والنهوض الكامل بها يستلزم اتخاذ الإجراءات التالية :

١ — إجراء بعض التحسينات على أدوات الصيد مثل استعمال الخيوط الصناعية الأكثر تحملا عن غزل القطن فى صناعة الشباك الحديثة واستعمال شباك الجر المختلفة من الأنواع التى تستعملها بعض الدول المتقدمة فى الصيد .

٢ — ادخال بعض طرق الصيد الحديثة بما يتلاءم مع طبيعة المصايد المصرية كالصيد بطريقة المضخات الماصة أو بالطرق الكهربائية .

٣ — تنفيذ مشروع تحسين طرق الصيد الذى يستهدف النهوض بحرفة الصيد ورفع مستوى الصيادين فنياً واجتماعياً وتدريبهم على صناعة بعض الأدوات الحديثة وإصلاح الشباك ، ومدهم بالموتورات الصغيرة لرفع القوة الإنتاجية لمراكب الصيد وذلك فى حدود ١٠,٠٠٠ جنيه فى ميزانية عام ١٩٥٨/١٩٥٩ .

خامساً — أسطول الصيد المصرى

١ — عقدت اتفاقات تشغيل مراكب صيد أجنبية بالبحرين الأبيض المتوسط والأحمر تشجيعاً لإنشاء أسطول الصيد المصرى .

٢ — إعفاء المهمات والأدوات المستوردة من الخارج واللازمة لحرفة الصيد من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات حتى يتمكن الصيادون من الحصول عليها والإقبال على شرائها بأسعار معقولة .

٣ — تزويد المراكب الشراعية بالموتورات الصغيرة النقالى لمن يرغب من أصحابها ، لمساعدتهم على سرعة الانتقال .

٤ — تيسير إقراض أصحاب المراكب والشركات لعمل الثلاجات الكهربائية بالمراكب وتوفير أجهزة الكشف عن الأسماك وتزويدهم بالغزل الحديث .